وأمّا التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول ، أو عكسه فقد مرّ في مبحث الضمير ، فأغنى عن إعادته هنا .

نائبُ الفَاعِل

(ص) : مسألة : يحذف لِغَرَضٍ ، كَعِلْم ، وَجَهْل ، وضَعَة ، ورفعة ، وخوف ، وإبهام ، ووزن ، وسجع ، وإيجاز . فينوب عنه المفعول به فيما له . ويقام الثاني من باب : أعطى ، إذْ لا لَبْس . ومنعه قوم .

وثالثها : إن كان نكرة ، والأول معرفة .

ورابعها : قبيح ، وظنّ ، وأعلم خلافاً لقوم إن أُمن ، أولم يكن جملة ، ولا ظرفاً . قيل : ولا نكرة . والأول أولى.لا ثاني اختار . وثالثَ أعلم على الصحيح فيهما .

(ش) : قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ ، أو معنويّ كالعلم به نحو : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ [١] » ، للعلم بأن فاعل ذلك هو [٢] الله . أوللجهل به ، كسُرِق المتاع . أو تعظيم فَيُصان [٣] اسمه عن [٤] أن يقترن باسم المفعول كقوله : « مَنْ بُلِيَ منكم بهَذه القَاذُورَاتِ [٥] » . أو تحقيره ، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك : أُوذي فلان إذا عظّم أو حقّر [٦] من آذاه . أو خوف منه . أو خوف عليه ، فيستر ذكره . أو قصد إبهامه بان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيّنه نحو : « فَإِنْ أُحْصِرْتُم [٧] » . « وإذَا حُيِّيْتُمْ [٨] » ، « إذَا قِيل لَكُمْ تَفَسّحُوا [٩] ». أو إقامة وزن الشعر كقوله : [١٦٢]

---

(١) البقرة ٢١٦ . (٢) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٣) أ : « فيصاف » بالفاء . تحريف . (٤) أ : « على » مكان : « عن » .

(٥) رواية الموطأ . كتاب الحدود ، رقم ١٢ : « من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله » وبهذه الرواية لا شاهد في الحديث .

(٦) ط : « وحقر » بالواو .

(٧) البقرة ١٩٦ . (٨) النساء ٨٦ . (٩) المجادلة ١١ .

٦٣٧ – وإذا شَرِبْتُ فإنّني مُسْتَهْلِكٌ مالي، وعِرْضي وافِرٌ لم يُكْلَمِ [١]

وإصلاح السجع نحو : « من طابت سريرتُه ، حُمِدت سيرتُه » . أو قَصْد الإيجاز نحو : « ومنْ عَاقَبَ بمثل ما عُوقِب به ثم بُغِيَ عَلَيْهِ [٢] » . فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع ، وعُمْدِيّةٍ . ووجوب تأخير ، وامتناع حذف . وينزلُ منزلة الجزء .

فإن كان الفعلُ مِمّا يتعدّى لأكثر [٣] من واحد ، فإن كان من باب أعطى ، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال : أصحّها ، وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً . والأحسن إقامة الأول . والمنع إذا لم يؤمن ويتعين [٤] الأول نحو : أعطى زيدٌ عمراً ، إذ لا يدري لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ ؟ .

والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : المنع إن كان نكرة . والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان . وعزاه أبوذرّ الخشني [٥] للفارسي [٦] .

والرابع : أنه قبيح حينئذ ، أي إذا كان نكرة ، والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا [٧] في الحسن سواء وعُزِي للكوفيين .

وإن كان من باب ظن أو أعلم [٨] ففيه أيضاً أقوال :

أحدها : الجواز إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو : ظُنَّتْ [٩] طالعةٌ الشمسَ . وأُعْلِم زيداً كبشُك سميناً .

---

(١) لعنترة من معلقته الشهيرة .

(٢) الحج ٦٠ . (٣) ط : « لاكثر » . تحريف .

(٤) ط : : « فينوب » مكان : « يتعين » . وفي الأشموني ٢ : ٦٨ بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيداً عمراً ، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أُعْطِي زيداً عمرو .

(٥) انظر ١ : ٢٥٩

(٦) ب : « الفارسي » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

(٧) ب : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٨) ب : « علم » مكان : « أعلم » .

(٩) أ : « ظننت » بنونين .

والمنع إن ألبس [١] نحو : ظنّ صديقك زيداً ، أو أعلم بشراً زيد قائماً ، أو كان جملة أو ظرفاً نحو : ظن في الدار زيداً . وظن زيداً أبوه قائم . وأعلم زيداً غلامك في الدار . وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر . وهذا ما صححه طلحة ، وابن عصفور ، وابن مالك .

والثاني : المنع مطلقاً ، وتعيّن الأول ، لأنه مبتدأ [٢] في الأصل ، وهو أشبه بالفاعل ، فكان بالنيابة عنه أولى . وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي .

والثالث : الجواز بالشروط السابقة ، وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظُنّ قائمٌ زيداً . قال أبوحيّان : فإن عدم المفعول الأول ، ونصبت [٣] الجملة ، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو : أعلم [٤] أيهم أخوك ، وصرح به السِّيرافي والنّحاس . ومنعه الفارسيّ .

وإن كان من باب : اختار ، ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيّان : وعليه الجمهور [٥] تعيّن الأول . وهو ما تعدّى إليه بنفسه . وعليه الجمهور . وامتناع إقامة الثاني نحو : اختير [٦] زيدٌ الرِّجالَ . وبه ورد السّماعُ . قال : [٧]

٦٣٨ — ومِنّا الذي اخْتِيرِ الرِّجالَ سَمَاحةً [٨]

وجوّز الفرّاء وابن مالك : إقامة الثاني نحو : اختير الرجالُ زيداً . وأشار أبو حيّان : إلى أن الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ،

---

(١) ط : اللبس » بلامين ، تحريف.
(٢) أ : « معتمد » مكان : « مبتدأ » . ب : « معتمداً » بالنصب ، تحريف .
(٣) ط : « ونصب » . (٤) ط : « علم » بإسقاط الهمزة من أوّله .
(٥) « وعليه الجمهور » سقطت من ط .
(٦) من قوله : « اختير زيد الرجال » إلى قوله : « اختير الرجال زيداً » سقط من أ .
(٧) كلمة : « قال » سقطت من ب .
(٨) للفرزدق : ديوانه ٥١٦ . وعجزه :
• وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازِعُ •
وروى : « منا » محروماً بحذف الواو . « وخيراً » مكان : « وجوداً » .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٨ ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر . وأمّا الثالث من باب: أعلم، فلا يجوز إقامته. وقال الخَضْراويّ: وابن أبي الرّبيع بالاتّفاق. لكن قال أبو حيّان: ذكر صاحب «المخترع»[1] جوازه . وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس[2] نحو : أُعلِم زيداً كبشُك سَمِينٌ . وهو مقتضى كلام التسهيل[3] . وجزم به ابن هشام في الجامع .

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص) : فإن فُقِدَ . قال الكوفية والأخفش أَوْلَا . قيل :أو تأخر فمصدر متصرف، لا لتوكيدٍ ، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل . قيل: أو هو ، لا صفته خلافاً للكوفية ، أو ظرف مختصّ متصرّف . وفي غيره ومقدّر وصفته خُلْف . أو مجرور بزائد ، وكذا غيره . وقال هشام : النائب ضمير مبهم.والفرّاء : الحرف . وابن دُرُستويه ، والسّهيلي ، والرّندي[4] :ضمير المصدر . فعلى الأصحّ لا يقدم . والجمهور لا يقام مفعول له ، وتمييز . ويخيّر في مصدر وغيره . وقدمه ابن عصفور . « وابن مُعْطٍ[5] »: المجرور . وأبو حيّان : المكان . وهو المختار . وينصب غير النائب بتعدية . وقيل : بالأصل .

(ش) : اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟على قولين : أحدهما : لا ، وعليه البصريون . لأنه شريك الفاعل . والثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك ، لوروده . قرأ أبو جعفر « لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبُون[6] ».وقرأ

---

(١) لعلّه المخترع في القوافي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفى ٣٣٩ . انظر كشف الظنون نمر ١٦٢٥ .

(٢) في ب : « بشرط أن يكون لا يلتبس » .

(٣) ط : « السهيلي » مكان : « التّسهيل »، وهو تحريف . صوابه من أ، ب والتصريح ١ : ٢٩٢ .

(٤) في ب : « والربدري » ، تحريف . والرندي هو : أبو علي عمر بن عبد المجيد سبقت ترجمته ١ : ١٢٦ .

(٥) أ ، ط : « ابن معطى » .

(٦) الجاثية ١٤ .

عاصم : « نُجِّي المؤمنين [١] » أي : النّجاء . وقال الشاعر :

٦٣٩ — • لَسُبَّ بذلك الجِرْوالكِلاَبا [٢] •

وقال :

٦٤٠ — • لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاّ سيِّدَا [٣] •

قال أبو حيّان : ونقل الدّمامين : أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ . فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به .

قال ابن قاسم : فالمذاهب على هذا ثلاثة . فإن جوّزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر ، أو ظرف ، أو مجرور .

وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف : سُبْحان الله ، ومَعاذَ الله ، لالتزام

---

(١) هذا على قراءة : « نُجِّي » بنون واحدة ، وتشديد الجيم . وفيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه فعل ماض ، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف . والقائم مقام الفاعل المصدر ، أي النّجاء .
وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : تسكين آخر الماضي .
والثاني : إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح .
والوجه الثاني : أنه فعل مستقبل ، قلبت منه النون الثانية جيماً ، وأدغمت وهو ضعيف أيضاً .
والثالث : أن أصله : نُنَجِّي بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في : « تظاهرون » . وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة ، فحذفها يبعد جداً .
والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما ، بخلاف : « يتظاهرون » .
انظر في هذا الموضع إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٣٦ .
وفي النسخ الثلاث : « النجاة » بتاء التأنيث صوابه من العكبري ، وفي ط : « ننجى » بنونين .

(٢) لجرير يهجو الفرزدق . وصدره :
• ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ •
من شواهد : الحُجّة لابن خالويه ٢٢٦ ، والخزانة ١ : ١٦٣ .
وفي ط : « لست » بالتاء مكان : « لسب » بالباء ، تحريف .

(٣) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٣ وبعـــده :
• ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إلاّ ذو هُدى •
وفي ديوانه : « لم يَغْنَ » بالغين المعجمة مكان : « لم يعن » بالعين المهملة .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ : ١٧١ والأشموني ٢ : ٦٨ .

العرب فيه النصب . وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في : قام زيدٌ قياماً [١٦٣] لعدم الفائدة ؛ إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل .

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو : سِير سيرٌ شديدٌ ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو : بلى سِيرَ لمن قال : ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ ، فالنائب ضمير في « سير » مدلول عليه بغير « سير » ، وهو القول المذكور . فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك : جُلِس ، وضُرِب . وأنت تريد[1] : هو ، أي: جُلوس[2] وضَرْبٌ لم يجز . قال أبوحيّان : وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه .

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف . فلا يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ : سِير حثيثٌ ، بل يجب نصبه . وأجازه الكوفيون .

وشرط الظرف: أن يكون مختصاً بخلاف غيره . فلا يقال في سرت وقتاً ، وجَلَستُ مكاناً : سِير وقتٌ ، وجُلِس مكانٌ ، لعدم الفائدة . ويجوز : سِيرَ وقتٌ صَعْبٌ ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد . وأن يكون متصرّفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحَر وثَمَّ ، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية .

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرّف نحو : سِيرَ عليه سَحر ، وجُلِس عِنْدك .

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنويّ . وجوّزه ابن السراج كالمصدر .

وفي نيابة صفة الظرف[3] الخلاف في نيابة صفة المصدر . فالبصريّون على المنع. والكوفيون على الجواز .

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته ، وأنه في محل رفع نحو : أحد في قولك : ما ضرب[4] من أحد . فإن جر بغيره، فاختلف على أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو : سير بزيد كما لو كان الجار زائداً[5] .

---

(١) ب : « زيد » مكان : « تريد »، تحريف .

(٢) أ : « جليس » مكان : « جلوس » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « كالمصدر في نيابة صفة الظرف » بإسقاط واو العطف تحريف .

(٤) أ : « ما ضربه » .

(٥) ط : « زائد » بالرفع . تحريف .

والثاني : وعليه ابن هشام [١] : أن النائب ضمير مبهم مستتر [٢] في الفعل ، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل [٣] ما يدلّ عليه الفعل من مصدر [٤] ، أو ظرف مكان ، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها .

والثالث : وعليه الفرّاء : النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في : زيد يقوم في موضع رفع .

قال أبو حيّان : وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم : مُرّ زيدٌ بعمرو .

فمذهب البصريين [٥] : أن المجرور في موضع نصب [٦] ، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع [٧] .

ومذهب الفرّاء : أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول [٨] كان في موضع رفع .

والرابع : وعليه ابن دُرُستويه ، والسّهيليّ ، والرّنديّ : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أي السّير ، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل : سِيرَتْ بهند ، وَجُلِسَتْ في الدار ، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل ، وذلك لا يتصور في المجرور .

وردّ بأن العرب تصرّح معه [٩] بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً ، فدلّ على أنه النائب .

وأجيب عن ترك [١٠] التأنيث بأنه نظير : كفى بهند فاضلةً ، فإنها فاعل قطعاً ، ولا يؤنّث (كفى) .

---

(١) ط فقط : « هشام » .
(٢) أ : « يستتر » بالياء .
(٣) أ ، ب : « ليجعل » مكان : « ليتحمل » .
(٤) أ : « المصدر بأل » .
(٥) ب : « فمذهب البصريون » ، تحريف .
(٦) كلمة : « نصب » سقطت من ب .
(٧) ب كررت عبارة : « فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع » مرتين ، وفي المرة الأولى : « نصب » مكان : « رفع » ، تحريف .
(٨) ب : « المفعول » : باسقاط اللام ، تحريف .
(٩) أ : « معه » سقطت .
(١٠) أ فقط : « وأجيب ترك » بإسقاط : « عن » .

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظيّ .

ويتفرع على هذا الخلاف : جواز تقديمه نحو : بزيد سير . فعلى الأصحّ لا يجوز . وكذا على الثالث . وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيليّ ، وابن أصبغ [١] . وكذا على الثاني .

قال أبو حيّان : ولم يذهب أحد : إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع .

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة : المصدر ، والظرف ، والمجرور ، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت . هذا مذهب البصريين . وقيل : يختار [٢] إقامة المصدر نحو : « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ [٣] » . وعليه ابن عصفور .

وقيل : يختار إقامة المجرور ، وعليه ابن معط [٤] . وقيل : يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان . ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف ، والمصدر في الفعل دلالة عليه ؛ فلم يكن في إقامته كبير [٥] فائدة . وكذا ظرف الزمان ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً [٦] بجوهره ، بخلاف المكان ، فإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه به من المذكورات ، فكان أولى بالإقامة .

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة ، أقيم [٧] أحدهما ونصب [٨] الباقي بتعديّ [٩] الفعل المبنيّ للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور . وقيل : لا ينتصب به [١٠] ، وإنما هو

---

(١) ط : « اصبع » بالعين المهملة ، و أ ، ب : « أصبغ » بالغين المعجمة .
وفي البغية علمان يسميان : « أصبغ » بالغين المعجمة .
أحدهما : أصبغ بن عبد العزيز الرعيني كان من دولة الأمويين . وثانيهما : أصبغ بن محمد بن عبدالله أبو القاسم من نحاة الأندلس مات ٣٤٨ . انظر البغية ١ : ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) من قوله : « يختار » إلى قوله : « وعليه ابن عصفور » سقط من أ ، ب .

(٣) الحاقة ١٣ .

(٤) ب : « وقيل بن معط » بوضع « قيل » موضع : « عليه » .

(٥) ط فقط : « كثير » بالثاء .

(٦) « معا » سقطت من أ ، ب .

(٧) ط فقط : « وأقيم » بالواو .

(٨) ط ، ب : « نصب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « ويتعدى » بالياء .

(١٠) من قوله : « به وإنما هو منصوب » إلى قوله : « في أعطيت زيداً درهماً » سقط من أ .

منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في : أعطيت زيداً درهماً ، بقي « درهماً » منصوباً على أصله بفعل الفاعل . واختاره الزمخشري .

وذهب الفرّاء وابن كَيْسان : إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي : وَقَبِل، أو[1] أخذ.

وذهب الزّجّاجي : إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في : كان زيد قائماً .

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق .

وفي المجرور بحرف قولان : أحدهما : لا ، بناءً على أن المجرور لا يقام ، ولأنه بيان لعلّة[2] الشيء . وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه . وهذا [١٦٤] ما صحّحه الفارسيّ وابن جنيّ . وقيل : يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور .

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز . وجوّزه الكسائي وهشام ، فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امْتُلِيء رجالٌ . وحكى : « خُذه مطيوبةً به[3] نفسي » .

قال أبو حيّان : لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها[4] بخلاف المصدر والظرف .

[مسألتان]

(ص) : ويقام في كان . قيل : ضمير المصدر . وقيل : ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزآها . وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد . وكين يقام[5] . وجعل يفعل فارغاً . والكسائي بنيّة المجهول . وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول ، أو فارغ أقوال .

---

(١) أ : « إذ » مكان : « أو » .
(٢) ب : « أصله » مكان : « لعلّة » ، تحريف .
(٣) ب : « خده مظنونة » بالدال في الأولى ، والظاء والنون من الثانية ، تحريف .
(٤) كلمة : « فيها » سقطت من ب .
(٥) أ : « قام » مكان : « يقام » .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : إذا جوّزنا بناء كان للمفعول [١] ، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع : فقيل : ضميرُ مصدرها ، ويحذف الاسم والخبر . وعليه السّيرافي ، وابن خروف .

وقيل : ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما ، ويحذف الاسم والخبر أيضاً . وعليه ابن عصفور . وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد نحو : كين قائم في : كان زيد قائماً ، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في : كان زيد يقوم أو قام . فيقال : كين يُقام أو قِيم ، ولا يقدّر في الفعل شيء .

وجوّزه أيضاً في « جَعَلَ » من باب المقاربة ، فيقال : جُعِل يفعل كذلك . من غير تقدير في الفعل . ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول . والبصريون على المنع مطلقاً .

الثانية : إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال :

أحدها : ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس . وعليه الزّجاجي وابن السّيد [٢] . قال أبو حيّان : ويجعل فيه اختصاص ، أي : الجلوس المعهود .

الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد [٣] ما يعمل فيه المصدر [٤] ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يعلم أيّها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : لا يكون الفاعل ونائبه جملة [٥] ، وثالثها : يجوز إن كان قلبيّا وعلّق .

---

(١) ب : « المفعول » بإسقاط اللام ، تحريف .

(٢) أ : « ابن اليد » بالياء مكان : « ابن السيد » . تحريف .

(٣) ب : « أحدهما » مكان : « أحد » .

(٤) أ « في المصدر » مكان « فيه المصدر » . تحريف .

(٥) أ فقط : زيادة كلمة : « فيه » بعد كلمة : « جملة » .

(ش) : اختلف في الإسناد إلى الجملة. على[١] مذاهب أصحّها: المنع، فلا يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه .

والثاني : الجواز لوروده في قوله تعالى : « ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنّه [٢] » . فأجازوا يعجبني يقوم [٣] زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ؟. وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء[٤] المفهوم من «بدا»، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل .

والثالث : يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل [٥] من أفعال القلوب إذا علّق نحو : ظهر لي : أقام زيد أم عمرو ؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد ؟ بخلاف نحو : يسرّني خـــرج عبد الله ، فلا يجوز . ونسب هذا لسيبويه .

---

(١) « على » سقطت من أ .
(٢) يوسف ٣٥ .
(٣) أ ، ب : « تقدم » مكان: « يقوم » ، تحريف .
(٤) ب : « النداء » بالنون ، تحريف .
(٥) ط : « لفعل » باللام .